

متن في مصطلع الحريث لعمر بن محمر بن فتوح البيقوني الرمشقي

شرح فضيلة الشيغ الركتور

الْحَالِيْنِ فَيْنَ فِي الْحَالِيْنِ فَيْنَالِيْنَ فِي الْحَالِيْنِ فِي الْحَالِي فِي الْحَالِيْنِ فِي الْحَالِي فِي الْحَالِيْنِ فِي الْحَالِيْنِ فِي الْحَالِي الْحَالِي فِي الْحَالِي فِي الْحَالِي فِي الْحَالِي الْحَالِي الْحَالِي فِي الْحَالِي الْحَالِي الْحَالِي الْحَالِي الْحَال

مفظه (كله) الأستاذ المشارك بجامعت أم القرى الاستاذ المشارك بجامعت أم القرى

> مقرر الفصل الرابع ضمن دروس معمد الميراث النوس

ضمن دروس معمد الميراث النيوس ـتصميم واعداد فريق صيانة السلفي.



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَ الحَمَدَ للهِ نَحمدُهُ ونَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللهَ فَلاَ مُضِلَ لَهُ ، وَمَنْ يُضِّلْلُ فَلاَ هَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَ فَلاَ هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَ مَعْدَا عَبْدَهُ وَرَسُولُهُ .

أَلاَ وَإِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللهِ ، وَخَيرَ الهُدَى هُدَى مُحمَّدٍ ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا ، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٍ ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٍ ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ. أَمَّا بَعْدُ :

> فقد انتهينا في اللقائين السابقين من المقدمات العلمية المتعلقة (بمنظومة البيقونية).

والليلة - بإذن الله تعالى - نشرع في قراءة هذه المنظومة مع التعليق على أبياتها ، فأقول مستعينا بالله تعالى :

الناظم - رحمه الله تعالى - بدأ هذه المنظومة بقوله :

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

- 1 أبدأُ بالحمدِ مُصَلِّيًا على مُحمَّدٍ خَير نبيْ أُرْسِلَا
 - 2 وذِي مِنَ أَقسَامِ الحَدِيثِ عِدَّة وكُلُّ واحدٍ أَتَى وحدَّه
- 3 أُوَّلُها "الصحيحُ" وهوَ ما اتَّصَل إسنادُهُ ولْم يُشَذِّ أُو يُعلِّ

4 - يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ ونَقْلهِ

هذه أربعة أبيات نقف معها - إن شاء الله تعالى - مبينين معناها ومقصودها:

- قوله - رحمه الله تعالى - : (بِسْمِ اللهِ اِلرَّحْمَٰنِ اِلرَّحِيمِ)

ابتدأ المصنف هذه المنظومة بالبسملة ؛ اقتداءً بكتاب الله - عز وجل – (فبسم الله الرحمن الرحيم) ؛ هي أول شيء مكتوب في القرآن

الكريم ، وصحّ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : " كانوا يعرفون الفصل بين السورتين ببسم الله الرحمن الرحيم " ؛ يعني يعرفون انتهاء السورة الأولى واكتمالها وابتداء السورة الثانية ببسم الله

يعرفون انتهاء السورة الأولى واكتمالها وابتداء السورة التانية ببسم الله الرحمن الرحيم ؛ ولذلك المصنف - رحمه الله تعالى - بدأ بالبسملة .

أيضا ما جاء عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه كان يبتدئ بعض رسائله وكتبه التي يكتبها إلى الملوك وإلى القبائل كان يبتدئ بالبسملة ، يأمر - عليه الصلاة والسلام - الكاتب أن يبدأ (ببسم الله الرحمن

الرحيم)، وكذا جاء عن بعض السلف الابتداء بالبسملة ؛ هذا دليل مشروعية الابتداء بها .

وأما حديث: (كل أمر ذي بال لا يُبدأ ببسم الله فهو أقطع)، وفي لفظ (أجذم)، وفي لفظ (أبتر)، فهو حديث لا يصح، وقد سبق معنا هذا في الدروس الماضية؛ ولكن من باب التذكير والتنبيه.

وصحّ عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: (كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ) . هذا صححه الألباني – رحمه الله تعالى – في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم: (169) .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(أبدأ بالحمد مُصَلِّيًا على مُحمَّدٍ خَير نبيْ أُرْسِلًا) ؛ أي أبتدئ هذه المنظومة بحمد الله – عز وجل – .

فقوله: (بِالْحَمْدِ)؛ أي بالحمد لله - عز وجل - ؛ فهو – أي الحمد -مختص لله – عز وجل - ، فهو يبتدئ هذه المنظومة بحمد الله والثناء عليه ، وأيضا يُثنّي بالصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم - .

وقوله: (مُصَلِّيًا)؛ أي ومُسلِّمًا على النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأنه أشار بالحمد اختصارا عن الحمد لله ، وأشار بقوله: (مُصَلِّيًا)؛ أي ومُسلِّما على النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ووصف النبي - عليه الصلاة والسلام - بقوله: (خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلًا)؛ وهذا كما قال - عليه الصلاة والسلام - : (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) ، فالنبي - صلى الله عليه وسلم - هو من أولي العزم ، وهو - عليه الصلاة والسلام - سيد ولد آدم ، وقد يأتي سؤال هنا: المصنف ابتدأ بالبسملة ، والآن يقول المصنف في المنظومة: (أَبْدَأُ بالحَمْدِ)

- فهـل هو قد ابتـدأ بالبسملـة ؟ أم ابتـدأ بالحمـد ؟

- وهذا الإشكال يزول بأحد جوابين:
- الأول: أن يقال إن المصنف رحمه الله تعالى لم يبتدئ كلامه بالبسملة ؛ وإنما البسملة من زيادة التلاميذ أو بعض النساخ ، هذا الجواب يزول به الإشكال .
- الجواب الثاني: أن يُقال أن البدء بالبسملة حقيقي ، والبدء بالحمدلة إضافي ؛ بمعنى أن قوله : (بِسْمِ الله) ؛ هو ابتداء حقيقي لم يسبقه شيء

وأما قوله: (أَبْدَأُ بِالحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلًا) ؛ هو ابتداء بالنسبة للمنظومة ، وهذا معنى قولهم: ابتداء إضافي ؛ أي بالإضافة إلى شيء معين ، وأما الحقيقى ؛ فهو ابتداء مطلقا.

- والحمد في اللغة : الوصف بالجميل على جهة التعظيم ، وحمد الله – عز وجل - ؛ هو الثناء عليه - سبحانه وتعالى – ، ووصفه بالجميل على جهة التعظيم لنعمه وإفضاله – سبحانه وتعالى – علينا ، فهو وحده – سبحانه وتعالى – المستحق للحمد .

وقوله: (مُصَلِّيًا) كما سبق مصليا ومسلِّما ؛ أي أبتدئ بالحمدلة حال كوني مصليا على النبي – صلى الله عليه وسلم – .

وقوله: (وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدّة وَكُلُّ وَاحِدٍ أَنَّى وَحَدَه) ؛ قوله : وَذِي ؛ ذي اسم إشارة ، واسم الإشارة إلى المنظومة إن كان كتبها ثم كتب هذه الأبيات بعد أن كتب المنظومة ؛ فهي إشارة إلى المحسوس المكتوب ، وإن كان لم يكتبها وإنما ابتدأ بهذه الأبيات ليكمل بقية المنظومة ؛ فهو إشارة إلى المعاني التي في عقله وقلبه وذهنه .

فإذًا؛ (وذِي مِن أَقسَامِ الحَديثِ عِدَّة) ؛ اسم الإشارة ذي : إن كان مقصودا به الأبيات المكتوبة ، الحاضرة فهي إشارة إلى المكتوب المحسوس ، وإن كان لم يكتب المصنف – رحمه الله تعالى – المنظومة بعد ؛ فهي إشارة إلى ما في ذهنه من المعاني التي سيكتبها .

وقوله: (وَذِي مِن أَقْسَامِ الْحَديثِ عِدِّه) بكسر العين ؛ أي عددٌ من أقسام علوم الحديث ، وقد مرّ معنا التنبيه على مسألةٍ مهمة وهي أن علوم الحديث أنواع كثيرة جدًّا نستطيع أن نحفظها بسهولة ، إذا جعلنا لكل أو لبعض الأنواع رابطا يربط بينها كما سيأتي – إن شاء الله - ، والمصنف أو الناظم لمَّا يقول: (وَذي من أَقسَامِ الحديثِ عِدَّة) ؛ فيه تنشيطُ ذهن الطالب ليستعد لحفظ وفهم هذه المنظومة .

وعدد الأنواع والأقسام المتعلقة التي ذكرها الناظم في هذه المنظومة – فيما ذكر بعض الشراح – ؛ بلغت النين وثلاثين قسما ، وقال بعضهم : أربعا وثلاثين نوعا ،

قال العلماء: " إن أقسام الحديث في الجملة ثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف ، وبقية أنواع علوم الحديث تندرج تحت هذه الأقسام الثلاثة " .

وقوله – رحمه الله – (وحَدَّه) ؛ أي وتعريفه .

(وَذِي مِن أَقسَامِ الحَديثِ عِدَّة وكُل واحدٍ أَتى وحَدَّه) ؛ يعني سيأتي

كل قسم مع تعريفه ، وهذا من مميزات هذه المنظومة ، ليس فقط تعداد الأقسام والأنواع ؛ ولكن مع التعريف .

والحد في اللَّفة : المنع

ويراد عند العلماء في الاصطلاح: التعريف

ويستفاد من هذا البيت منهج المصنف الذي يسير عليه ، أو الناظم الذي يسير عليه ، أنه يذكر مجموعة من أقسام علوم الحديث ، ويذكر تعريف كل قسم ، فلا يكتفي بمجرد ذكر الأقسام .

قوله - رحمه الله تعالى - : (أَوَّلُهُا) ؛ أي أول هذه الأقسام

الصَّحيحُ وهو ما اتَّصَل اسنادهُ ولم يُشَذَّ أو يُعَل

يرويهِ عدلٌ ضَابِطٌ عن مِثلهِ مُعْتمدٌ في ضَبطهِ ونَقلِهِ

هذا القسم الأول: الحديث الصحيح.

لو قال قائل أعطنا رابطا للأقسام التي سيذكرها الناظم مع الصحيح .

فأقول - بارك الله فيكم - ، يمكن أن نقول إن الحديث ينقسم باعتبار قبوله ورده إلى ثلاثة أقسام: (صحيح ، وحسن ، وضعيف) .

الصحيح: وهو القسم الأول الذي ذكره الناظم.

في اللغة: السليم، ضد السقيم أو المكسور.

وقبل أن ندخل إلى المنظومة ، أو إلى بيان هذين البيتين أقول:

عرّف علماء الحديث الصحيح بقولهم:

" ما اتصل سنده ، بنقل العدل ، تامّ الضبط عن مثله إلى منتهاه ، من غير شذوذ ، ولا علة قادحة ".

- أعيد مرة أخرى - عرفوا الحديث الصحيح بقولهم :

" ما اتصل سنده ، بنقل العدل ، تامّ الضبط عن مثله إلى منتهاه ، من غير شذوذ ، ولا علة قادحة " .

- " ما اتصل سنده ": أشار إليه الناظم بقوله: (وهوَ ما اتَّصَل إسنادُهُ)

- " بنقل العدل " : أشار إليه المصنف ، أو الناظم بقوله : (يَرُويهِ عَدْلٌ)
 - " تام الضبط " : أشار اليه الناظم بقوله : (يَرُويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ) ؛ أي تام الضبط.

- " عَنْ مِثْلِهِ ": من أول السند إلى منتهاه كلهم عدول ، وكلهم موصوف بالضبط ، وأشار إلى هذا بقوله أيضا: (مُعْتَمَدُّ في ضَبْطِهِ وَنَقْلهِ) ؛ وهذا من باب البيان .
- " من غير شوذ ولا علة ": أشار إليه الناظم بقوله: (ولْم يُشَذَّ أو يُعلّ ، ولْم يُشَذَّ أو يُعلّ ، ولْم يُشَذَّ أو يُعلّ).
 - الصحيح : عند علماء الحديث ينقسم إلى قسمين ، وسيأتي هذا .
 - هذه قيود ذكرها الناظم في قوله:
 - (أَوَلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ ما اتَّصَل) : قيد ؛ شرط .
 - (ولْم يُشَذّ) : شرط .
 - (أو يُعلّ): شرط.
 - (يَرُويهِ عَدْلٌ) : شرط .
 - (ضَابِطٌ) : شرط

فهي إذًا خمسة شروط:

الشرط الأول: في قوله: (وهوَ ما اتَّصَل إسنادُهُ)

- ما معنى اتصال الإسناد؟

قالوا: معنى اتصال الإسناد: أن يكون كل راوٍ أخذ عن شيخه سماعا أو قراءة أو إجازة ، ويكون من أول السند إلى منتهاه .

- فمثلا ، على سبيل المثال : الإمام أحمد روى في المسند عن الشافعي ، عن مالك ، عن نافع - مولى ابن عمر - ، عن بن عمر .

- كيـف نعرف اتصال السنـد؟

- فهنا نقول:
- الإمام أحمد أخذ عن الإمام الشافعي ؛ وهو تلميذه .
- والشافعي رحمه الله تعالى أخذ عن الإمام مالك ؛ وهو تلميذه .
 - ومالك –رحمه الله تعالى أخذ عن نافع مولى ابن عمر ؛ وهو تلميذه .
- ونافع أخذ عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وعن جميع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم- ؛ وهو تلميذه .

وابن عمر سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - .

فإذًا هنا اتصل السند ؛ أن يكون كل راوٍ أخذ عن شيخه بطريقة من طرق التحمل والأخذ عن الشيوخ ، كما سيأتيكم في موضعه - إن شاء الله تعالى - في (نُرْهَةُ النَّظُر) .

إذًا ؛ هذا هو معنى اتصال الإسناد ، - طيب - إذا كان اتصال الإسناد شرطا لصحة الحديث .

- فـما العكس؟ أو مـا هـو الأمر الذي يكون ليس باتصال؟

فالجواب: سيأتينا - إن شاء الله - ؛ أنه إذا حصل انقطاع بأي صورة من صور الانقطاع فهو ضد اتصال السند ، فمثلا : لو سقط من السند راو أو أكثر من راوي لم يحصل الاتصال ، فمثلا : لو جاء الإمام أحمد وقال : " عن مالك " ؛ فهنا نعلم أن أحمد - رحمه الله تعالى - لم يأخذ عن مالك ؛ فهذا انقطاع ، لو قال الشافعي - رحمه الله تعالى - " عن نافع " منا نعلم أن الشافعي - رحمه الله تعالى - الم يأخذ عن نافع ؛ فهذا يسمى انقطاع .

والانقطاع في علم الحديث أنواع:

منه ما يعرف بالمرسل ، ومنه ما يعرف بالمعلق ، ومنه ما يعرف بالمعصل ، ومنه ما يعرف بالمعصل ، ومنه ما يعرف بالمعصل ، ومنه ما يعرف بالتدليس ، ومنه ما يعرف بالإرسال الحفي ، وكل هذه الأنواع من الانقطاع سيذكرها الناظم مع تعريفها ، المهم أن تعلم أن :

- من شرط الحديث الصحيح : إتصال الإسناد .

- الشرط الثاني: أن يكون راويه عدلا.

والعلماء يفرقون بين العدل والعدالة ؛ فالعدل : هو المسلم ، البالغ ، العاقل ، السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، ذكرًا كان أو أنثى ، عبدًا كان أو حرًا .

العدل في باب الرواية : هو المسلم ، البالغ ، العاقل ، السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ؛ هذا هو العدل .

وأما العدالة : فقالوا: (مَلَكَةً) ؛ يعني صفة وأمر معنوي ، ملكة تحمل صاحبها على اجتناب الكبائر وصغائر الخسة ، أو أن يقال : ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ؛ فإذًا هذه هي العدالة .

وقولهم: (على ملازمة التقوى)؛ أي اجتناب الأعمال السيئة من شرك

، أو فسق ؛ كارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة ، أو بدعة مكفرة ، أو داعية إلى مذهبه الفاسد .

(وأمّا المروءة): فهي ما يتصف به الإنسان من المحافظة على صدق اللسان والإحسان للغير مع كف الأذى والبعد عما يعيب المرء من حيث هو .

إذًا هذا هو الشرط الثاني ، فخرج بالعدالة ، أو خلاف العدالة ما سبق ؛ من ارتكاب الكبائر ، أو الوقوف في البدعة المكفرة ، أو الدعوة إلى البدعة غير المكفرة ، وخرج بالعدل الكافر والصغير الذي لم يبلغ ، والمجنون أو السفيه ؛ لأنه غير عاقل .

إِذًا ؛ هذا معنى قوله : (يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ) ؛ الضَّابِطُ : معناه الحافظ

وتام الضبط: أي المتقن.

والضبط نوعان:

ضيط صدر : يعني حفظ غيبا ، أو ضبط سطر ؛ أي كتابة ، وإذا كان الراوي ضابط سواء كان ضبط صدر ، أو ضبط كتابة ؛ فإنه يوصف بالضبط.

والناظم لمّا قال: (يرويهِ عدلٌ ضَابِطٌ عن مِثلهِ) ؛ ضابط أكده بقوله: (مُعْتمدٌ في ضَبطهِ ونَقلِهِ) ؛ يعني تام الضّبط ، فخرج بالضّبط وهو

عكس هذا الشرط ، سوء الحفظ ، أو ضعيف الحفظ ، أو المختلِط ، وكثير المخالفة للثقات ؛ فكل هؤلاء لا يتصفون بالضبط ، وكذا المغفل كثير الخطأ الذي يخالف الثقات ؛ إذًا هذا هو الشرط الثالث .

الأول ؛ ما اتصل إسناده ، والثاني ؛ رواية العدل ، والثالث ؛ تام الضبط ؛ وهذه الشروط الثلاثة ينبغي أن تتوفر في الراوي من أول السند إلى منتهاه ؛ يعني لو جاءنا إسناد يرويه عدل تام الضبط عن عدل تام الضبط عن عدل المناد لله يقال له الضبط عن عدل تام الضبط عن ضعيف في ضبطه ؛ فهذا لا يقال له

صحيح ا

- ما مثال الصحيح ؟

الجواب: ما سبق.

الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - روى في المسند عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ؛ فهنا الشافعي إمام عدل ضابط تام الضبط والإمام مالك - رحمه الله تعالى - عدل تام الضبط ، ونافع مولى ابن عمر عدل تام الضبط ، وابن عمر صحابي ؛ والصحابة كلهم عدول - رضي الله عنهم وأرضاهم - ؛ فإذًا الشافعي ، ومالك ، ونافع ؛ كلهم موصوفون بالعدالة وتمام الضبط ، فتوفر الشرطان مع الاتصال ، يبقى شرطان وأشار إليهما الناظم بقوله : (وَلَمَ يُشَذَّ أَو يُعلّ) .

الشُّدُودُ فِي اللَّهُ : الانفراد ؛ فمثلا إذا كان القوم كلهم قيام وواحد جالس فيقال للجالس : شدِّ عنهم ؛ انفرد عنهم ولذلك الشذوذ فيه نوع مخالفة .

وفي الاصطلاح : قالوا هو رواية الراوي المقبول المخالِفة لمن هو أولى منه ؛ على سبيل المثال لحديث فيه شذوذ : حديث (يَوُمّ الْقَوْم منه وَ على سبيل المثال لحديث فيه شذوذ : حديث (يَوُمّ الْقَوْم وَاقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللّه)(1) ، رواه الأعمش بلفظ (فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَةِ) ، ورواه عن الأعمش جماعة من التلاميذ ؛ سفيان ، وقيس بن الربيع ، وأبو معاوية ، وجماعة ذكرهم العلماء ، فجاء راو اسمه جرير بن حازم ورواه عن الأعمش بلفظ " فأفقهُهم فقهًا " ، قال المله جرير بن حازم ورواه عن الأعمش بلفظ " فأفقهُهم فقهًا " ، قال الألباني – رحمه الله تعالى – وغيره من أهل العلم : قوله : " فأفقهُهم فقهًا " شَافٌ ، فيه مخالفة ؛ لأنّ جماعةً من الرُواة رَووه عن " الأعمش بلفظ " فأعلمهم بالسنة " . - طيب

- ما مثال الحديث الذي لم يقع فيه شذوذ؟

نقول: الأمثلة كثيرة في " الصحيحين " وغيرهما ، مثل مثلا : حديث (البيّعان بالخيار مالم يتفرقا) ؛ فهذا حديثٌ متصل السند رواته عدول مع تمام الضبط من أوله إلى منتهاه ، وليس فيه شُذوذ .

- طيب – (وَلَم يُشَدُّ أَوْ يُعَل) ؛ العله لفة : قالوا المرض ، وقيل العلة في اللغة هي سبب المرض .

أ.) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (673) وبوب عليه النووي الباب نفسه .

وفي الاصطلاح العلة: سبب غامض يقدح في صحة الحديث مع أنّ ظاهره السلامة ، مثل ما مرّ معنا ما رواه جرير بن حازم عن الأعمش بسنده بلفظ " فأفقهَهُم فقه " ، قال الحاكم : " هذا إسنادٌ غريب صحيح بهذا اللفظ " .

وقال: " الألباني " لا ليس بصحيح ؛ بل هو مُعلّ بالشّذوذ " كما سبق ، وبالتالي هذه هي خمسة شروط للحديث الصحيح:

- الأول : اتصال السند من أوله إلى منتهاه.
 - والثاني : أن يكون راويه عدلا.
 - والثالث: أن يكون راويه تام الضبط.
 - والرابع : عدم الشذوذ.
 - والخامس : عدم العلة القادحة .

وقوله – رحمه الله تعالى – في النظم: (وَلَم يُشَدُّ أَوْ يُعَل) بضم أول الكلمتين (يُشَذَّ أَوْ يُعَل).

وبهذا نكون قد انتهينا ممّا ذكره الناظم – رحمه الله تعالى – .

والعلماء يذكرون أنّ الصحيح قسمان : صحيح لذاته وصحيح لغيره .

الصحيح لذاته: هو ما ذكره الناظم في هذين البيتين ، ومعنى قولهم "لذاته" ؛ أي صحيح لذات السند الواحد .

والصحيح لغيره: أي صحيح لمجموعة أسانيد ، وهذا سيأتينا – إن شاء الله - .

أنبه إلى أمور:

الأمر الأول: لا يُشترط العدد لتصحيح الحديث ؛ بل لو جاء الحديث من طريقٍ واحد موصوفٌ بالصفات السابقة ؛ وهي اتصال السند ، عدالة الرواة ، تمام ضبطهم من أوله إلى منتهاه من غير شُذُذ ولا علة ؛ فهو حديثٌ صحيح ؛ مثل حديث ابن دينار عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في النهي عن بيع الولاء ، وعن هيبته ، فهذا صحيح مع أنه ما جاء إلا عن عبد الله ابن دينار ، تفرد به عن ابن عمر ، ومع ذلك هو حديثٌ صحيح ، فإذًا ؛ لا يشترط أن يرويَ الحديث عددٌ من الرواة.

التنبيه الثاني: لا يُقال هذا أصحُ حديث على الإطلاق ؛ بل يُقيد براوٍ أو بلدٍ ، كأن يُقال أصح الأسانيد عن ابن عمر ، مالك عن نافع عن ابن عمر ؛ وهي سلسلة الذهب ، أصح أسانيد المدينة ، أصح أسانيد مكة ، أصح أسانيد مصر ، أصح أسانيد الشام ، وهكذا ... ؛ هذا هو الصحيح .

التنبيه الثالث: أول من صنف في الصحيح المجرد ؛ هو الإمام البخاري ، ثم الإمام مسلم.

التنبيه الرابع: أن الحديث الصحيح ، إذا توفرت فيه الشروط السابقة ، فهو حديثٌ مقبول معمولٌ به ، يفيدُ العلم ويُحتجُ به عند أهل العلم ، وقد مثّلنا للحديث الصحيح كما سبق .

فإذًا - بارك الله فيكم - هذا ما يتعلق بدرس اليوم .

وأما الصحيح لغيره: - فإن شاء الله - سنأخذه بعد أن نأخذَ الحديث الحسين ، وفي هذا القدر كفاية .

والحمد لله ربِ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين .

هذا سؤال يقول: كما انتشر وبلغ الكثير، حادثةُ مقتل أحد الشباب، مطحونًا في شاحنة نفاياتٍ، بعد احتجاجه واعتراضه على مصادرة سلعته، وبين تصادم الأخبار؛ يعنى اختلافها

- هل القتل كان عمدًا ؟ أم خطأ ؟

وفي كلا الحالين فقد تدخل ملكُ البلاد الملك محد السادس- حفظه الله - وأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة ، والتحقيق في الأمر ، كما أُرسلت مواساه لأهل القتيل؛ لكن شيخنا انتشر الصفحات ونداءات بالثورة والانقلاب، في بلدنا المغرب مشبهين لهذا الحادث بحادثِ البوعزيزي في تونس، وللأسف انقادت العاطفة الغير مقيدة بحدود الشرع لهذه الشعارات والنداءات للثورات التي تعمل وراءها بلا شك جهاتٌ تخريبية

- فهل من نصيحةٍ نعممها للشباب لعلهم يستيقظون من خطر الثورات التي ما جاءت إلا لنهب الثروات ، وتخريب البلاد ، وإشاعة الفساد ، وحرب الدين ، وإضعاف المسلمين ؟

أقول - بارك الله فيكم - بلا شك أن الواجب على كل مسلم ومسلمة السمع والطاعة لولاة الأمر ، ومن عقيدة أهل السنة والجماعة ؛ عدم الخروج عليهم ، وعدم الانقلاب عليهم ، وعدم الثوراتِ عليهم ، وعدم الخروج عليهم ، وعدم النقلاب عليهم ، وعدم الثوراتِ عليهم ، وعدم معارضتهم ، ونزع يدٍ من طاعة ، وإن جاروا ، وإن ظلموا ؛ بل قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لحذيفة (أَطِع الإمامَ وإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وأُخِذ مَالُكَ) ، والسؤال هنا مَالُكَ) ، (أَطِع الإمامَ وإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وأُخِذ مَالُكَ) ، والسؤال هنا يبين لنا أن هذا الرجل أو هذا الشاب - رحمه الله تعالى - لا يُعرف هل قتل عمدا أم خطأ ، ولم يقتله الحاكم الشرعي نفسه وإنما وقع قتله من بعض المسؤولين ، فهذا الذي حصل الأمر فيه إلى ولي الأمر يُحقق فيه ، وينظر هل القتل كان عمدا أم خطأ ؟ ، ويُصدر الحكم الشرعي فيه ، وينظر هل القتل كان عمدا أم خطأ ؟ ، ويُصدر الحكم الشرعي فيه ، وليس للرعية ، وليس لآحاد النّاس ، وليس للجماعات ، وليس للأفراد ، وليس لأي أحد من هؤلاء رجالا أو نساء ، كُتّابًا ، أو صحفيين ، أو

 $^{^{(2893)}}$ أخرجه مسلم متابعه $^{(2893)}$ (واللفظ له، والطبراني في الأوسط $^{(2893)}$ ، و الحاكم في المستدرك ($^{(2893)}$

محاميين ، أو سياسيين ليس لهم تهييج الرعية ، وليس لهم النداء بالمظاهرات ، أو الإضرابات ، أو الانقلابات ، أو المطالبة بإسقاط الحكومة القائمة ليس هذا لهم ؛ فإن هذا من الخروج على ولاة الأمر ، وهذا من فعل الخوارج الذين نهانا النبي - صلى الله عليه وسلم - عن اتباعهم وأمرنا بقتالهم ؛ وهذا من فعل وعادات الغرب الذين نهينا عن اتباعهم .

ثم - بارك الله فيكم - تأملوا يا إخواني في المملكة المغربية ، تأملوا في بقية بلاد المسلمين التي حصل فيها الثورات والانقلابات ؛ أنتم الآن تزعمون بمطالبة الثأر لهذا القتيل ؛ ولكن لو قامت الثورات مات مئات بل آلاف من الناس ، بل مئات الآلاف من الناس سيموتون .

- فهل هذا ما تطالبون به وتسعون إليـه ؟!

هذا أمسر.

الأمر الثاني: أن ما يحصل نتيجة هذه الثورات والانقلابات من خراب ودمار وإتلاف للأموال لا يعد ولا يحصى .

الأمر الثالث: أن ما يحصل من نتيجة هذه الثورات والانقلابات من الاعتداء على الأعراض ، وإراقة الدماء ما لا يعد ولا يحصى .

والأمر الرابع: أن ما يحصل من هذه الثورات والانقلابات ، والخروج على الحاكم الشرعي من تسلط الأعداء ، وتدخلهم ، وقيام أهل الفتنة

والريبة بإحداث الفوضى والمحن في البلاد ما لا يعدّ ولا يحصى ، عليكم جميعا وعلى كل مسلم في كل بلاد العالم أن يعلم أن الكفار هم الذين يسعون لمثل هذه الانقلابات للإفساد على المسلمين في بلادهم و تخريب بلادهم ، وأن أهل الأهواء ، و أهل المآرب الشهوانية ، وأهل الفتن هم الذين يُنادُون بهذه الانقلابات ، وهذه الثورات وإراقة الدماء

- فهل ننـقاد لهــؤلاء ؟!

وهل نخالف الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآثار السلفية؟! ، وإجماع السلف الوارد في تحريم الخروج على ولاة الأمر ، وتحريم نزع اليد من الطاعة وأن من نزع يده من الطاعة فمات ميتة جاهلية ؟

- هل نحن مستعدون أن يكون حالنا كحال أهل الجاهلية ؟

- هل تعلم يا عبد الله ؟

أنك لو سعيت في الفتنة فكل دم يراق ، وكل مال يتلف ، وكل عرض ينتهك ، وكل تخريب في البلاد والعباد وتسلط للأعداء ، أنك يا من شاركت في الفتنة عليك وزره وتتحمل إثمه ؛ لأنك بهذا شاركت في الفتنة .

- ما الواجب عليكم وعلينا جميعًا؟

الواجب علينا السمع والطاعة لولاة الأمر، والصبر في العسر واليسر، في المنشط والمكره، وأن ننتظر حكم ولي الأمر ونظره في الأمور؛ وولي الأمر - جزاه الله خيرا – عندكم في المغرب قام بفتح الملفات والتحقيق مع الحدث ومساءلة من قام بهذا الأمر.

- فبارك الله فيكم - لا تنقادوا لأهل الفتن الذين يهيجون الناس ، هم يهيجونكم ويغرضونكم ويعرضونكم للرصاص ، ويعرضونكم للنار ، ويعرضونكم لإراقة الدماء أنتم وأبناءكم ، وآباءكم ، ونساءكم ، وهم تجدهم في مكان محمي ، ولا يخرجون في هذه الفتن .

- هل نحن نعقل ما نطالب به ؟

- هل نحن ندري بهذه الفتنة ؟ وهل لنا قوة بها ؟ لا .

إذًا كيف أرضى أنا أن أعرض نفسي للتلف بسبب أناس مشبوهين ، وأناس مجرمين ، وأناس مخالفون للكتاب والسنة ولإجماع سلف الأمة .

- بارك الله فيكم - اتقوا الله في أنفسكم .

اتقوا الله في دين الله - عز وجل - .

اتقوا الله في إخوانكم المسلمين ، في أخواتكم المسلمات .

اتقوا الله من هذه الفتن وأن تعرضوهم للبلايا والمحن .

- ألا نتعظ بسوريا ؟ ! ؟
- ألا نتعظ بالعراق ؟! ؟
- ألا نتعظ باليمن ؟! ؟
- ألا نتعظ بتونس ؟! ؟
- ألا نتعظ بليبيا ، ألا نتعظ بمصر ؟! ؟

- أين عقولنا ؟ وأين إيماننا ؟

الأدلة الشرعية واضحة وضوح الشمس في تحريم الخروج على ولي الأمر ، الأدلة الشرعية واضحة وضوح الشمس في تحريم إراقة الدماء ، الأدلة الشرعية واضحة وضوح الشمس في تحريم الخوض في الفتن ، الأدلة الشرعية واضحة وضوح الشمس في أن الخروج على ولاة الأمر هو منهج الخوارج المفترين الظالمين الحاقدين الغالين .

- ألا نتقي الله في أنفسنا؟ ألا نتقي الله في دماء المسلمين؟

الإمام أحمد - رحمه الله تعالى – سُجن وضرب وجاءه من جاءه في السجن فقالوا له: لو أشرت إلى هؤلاء لخرجوا على السلطان وقتلوه ؛ ماذا قال الإمام أحمد ؟ وهو مسجون ، وضرب وعذب - رحمه الله تعالى

- انظروا ماذا قال الإمام أحمد ؟

قال: " لا والله الدماء الدماء " ؛ يعني لا أسعى إلى إراقة الدماء ، وهؤلاء أسهل ما عليهم قتل المسلمين ، بل وبعضهم يقول: لو مات مليون

مسلم في سبيل تحرير بلاد المسلمين من هؤلاء الحكام الظلمة ليس بخسارة - طيب -

اذهب أنت واقتل نفسك وخذ أبناءك وبناتك ونساءك واقتلهم ؛ ولكنك أنت في القصور العالية وأبناء المسلمين يقتلون ، ثم من أين لك من الكتاب أو من السنة أو من منهج السلف الصالح فعل هذا الأمر ؛ بل إن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة على تحريم هذا الأمر ؛ على تحريم الخروج على ولاة الأمر .

الحجاج كان ظالما فاسقًا ؛ قتل العلماء ، ومع ذلك الصحابة صلوا خلفه ، ونهوا عن الخروج عليه ، ونهوا عن نزع يدٍ من طاعة وهو (الحجاج) وأنتم في المغرب - بحمد الله - في نعمة و في سلامة والحاكم عندكم ملك المغرب - الملك مجد السادس - حفظه الله تعالى - فيه خيرٌ كثير وفيه قيامٌ بأمور المسلمين والإسلام ، فأنتم في نعمة فارعوها ولا تقعوا في خلافها ، فإن إزالة النعم تكون بعدم شكرها ، وعدم القيام بها ، وعدم امتثال شرع الله - والفتنة أشد من القتل .

- فبارك الله فيكم - يا إخوانى فى المغرب وفى كل بلاد المسلمين ، وأخص الآن المغرب لوجود الفتنة لديهم ، احذروا احذروا من هذه الفتن وابتعدوا عنها والزموا بيوتكم واصبروا وادعوا الله - عز وجل - أن يفرج عليكم ، وأن يحفظ سلطانكم ، وأن يأخذ على يد كل من أراد الفساد والإفساد وإراقة الدماء والثورات فى بلادكم .

والله لقد أجمع العلماء الربانيون على أن الثورات لا تأتي بخير ، وأن الثورات لا خير فيها ؛ إنما فيها الفساد ، وإراقة الدماء ، وإتلاف المال ، وإضعاف الدين ، وتسلط الأعداء ، وإخافة الطريق والسبيل ، وعدم الأمن على النفس والولد والأهل .

- ماذا تريدون ؟!

- أنتم في نعمة .

علیکم بتقوی الله .

عليكم بامتثال شرع الله - عز وجل - .

فنصيحتى لكم - بارك الله فيكم - بالحذر من هذه الفتن ، والسمع والطاعة لولاة أمركم ، والصبر الصبر كما أمر النبى - صلى الله عليه وسلم – بذلك ، وأمر الصحابة أيضا بذلك وعلى ذلك سار العلماء ؛ الشيخ ابن باز ، والعثيمين ، والألباني وغيرهم من العلماء رحم الله من مات وحفظ الله الأحياء .

هؤلاء الذين يدعونكم إلى الثورات ؛ إنما هم أهل أهواء ، ومشبوهون ، وأتباع الفساد والإفساد في الأرض .

- فهل نترك الطريق الصحيح ؟
- فهل نترك العلماء الربانيين ؟
 - فهل نترك الأدلة الشرعية ؟

ونقع في حبال الشياطين ، وفي حبال أهل الأهواء ، ونقع في حبال هؤلاء أهل الفتن .

إن هذه الجماعة عندكم في المغرب المسماة (بوليساريو) ؛ هي جماعة خارجية فاسدة تريد إراقة الدماء ، وتريد الشر والفتنة في الأرض ، وفي البلاد وبين العباد ؛ لا يأتون بخير لو كانوا صادقين يريدون تحكيم شرع الله ؛ لحكّموا شرع الله في هذه المسألة في تحريم الخروج على ولاة الأمر ، لحكّموا شرع الله في هذه المسألة في تحريم إراقة الدماء ؛ لحكّموا شرع الله في هذه المسألة في تحريم إخافة السبيل ؛ لحكّموا شرع الله في هذه المسألة في تحريم إضاعة المال ، وإتلاف الأموال ؛ لحكّموا شرع الله في هذه المسألة في تحريم إضاعة المال ، وإتلاف الأموال ؛ لحكّموا شرع الله في هذه المسائل وفي غيرها ؛ ولكنهم فجرة ، ولكنهم كذبة ، ولكنهم خوارج كما وصفهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرنا بعدم تصديقهم ، وبعدم الانقياد لهم ؛ بل أمرنا بقتالهم فنحن نقاتل مع السلطان ضد هذه الجماعة وضد كل من يخرج على السلطان نحن نقاتل مع السلطان مع السلطان .

أنتم في المغرب ؛ عليكم أن تسمعوا وتطيعوا لهذا السلطان - الملك محد السادس - ، وأن تقاتلوا معه .

إياكم أن تخرجوا عليه .

إياكم أن تريقوا الدماء - بارك الله فيكم - .

MANNANNANNANNANNANNANNANNANNANNAN

أسأل الله - عز وجل - أن يحفظ عليكم البلاد وأن يحفظ دماءكم ، وأموالكم ، ورجالكم ، وأبناءكم ، ونساءكم ، وصبيانكم ، وأسأل الله أن يحفظ عليكم دينكم ، وأمنكم ، وأن يزيل عنكم هذه الفتنة .

وصلى الله وسلم على نبينا محد وعلى آله وصحبه أجمعين .

